جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

مقياس: تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 194-1962

موجه للسنة ثالثة تاريخ عام

أستاذة المقياس: د. حورية ومان

السنة الدراسية: 2023-2024

تطبيقا لمقولة فارنيي **" علينا أخذ ما نحن بحاجة إليه من أجل توطين البلاد بالمستوطنين"**.
استولى الاستعمار الفرنسي على ممتلكات الشعب الجزائري وجرده من كل أراضيه الفلاحية الخصبة عنوة عن طريق القوة والقتل، وكان ذلك على مدى تسعين عاما من1830-1920 ومنذ مطلع القرن العشرين أصبحت الفلاحة الجزائرية في وضع متأزم بفعل العمليات التعسفية التي قامت بها السياسة الفرنسية اتجاه الفلاحين الجزائريين.

وما أن حلت سنة 1954 كان المستوطنون الأوربيون يملكون حوالي 2.726.000 هكتار موزعة على 22037 مزرعة منها 7432 مساحة كل منها أقل من 10 هكتارات، وينتج منها 87% من هذه الأراضي و70 % من الدخل الجزائري القومي وزادت المساحات المخصصة لزراعة الإنتاج الأوروبي مثل الكروم الذي خصصت له مساحات كبيرة وصلت عام 1953 إلى 400000 هكتارا، حيث وصل إنتاجه مابين 1953-1954 إلى 19.3 مليون هيكتوليتر، كما ارتفع إنتاج الحمضيات من مائة ألف طن قبل حرب العالمية الثانية إلى 340 ألف طن عام 1954 قدرت قيمتها بستة مليارات من الفرنكات. وللتوضيح أكثر حول احتكار الأراضي الجزائرية من طرف المستعمر الفرنسي أدرجنا جدول يوضح توزيع الأراضي الجزائرية المستغلة عام 1950 كالأتي:

جدول يوضح توزيع الأراضي الجزائرية المستغلة عام 1950.

الأنواع	المستغلون		الاستغلالات	
	العدد	النسبة المئوية	المساحة	النسبة المئوية
أقل من 1 هكتار	105954	%16	37.207هكتار	%0.5
1- 10 هكتار	332529	%52.17	1.341.257هكتار	%18.2
المجموع	438483	%69.5	1.3178.46هكتار	%18.7
10-50 هكتار	167170	%26.5	3.185.810هكتار	%43.3
50-100هكتار	16580	%2.6	1.096.136هكتار	%15
المجموع	183750	%29.1	4.281.946هكتار	%58.3

أكثر من 100هكتار	8499	%1.4	1.668.756هكتار	%23
المجموع العام	630732		7.349.166هكتار	

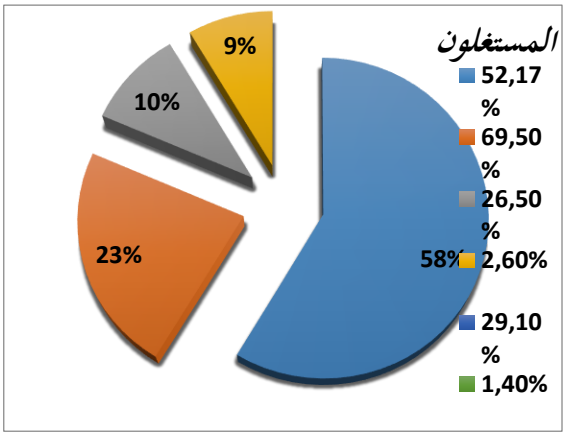

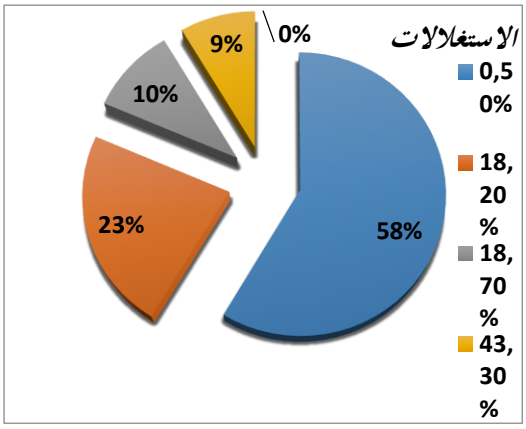

توضح الإحصائيات التالية نسبة استغلالات المزارعين الجزائريين التي قدر متوسط استغلالهم بـ: 11.6 هكتارا مقارنة باستغلالات المستعمرين الفرنسيين التي قدر متوسطها بـ: 119 هكتارا وهو أكثر عشر مرات من محاصيل الفلاحين الجزائريين الذين يملكون أقل من 10 هكتارات وهم يمثلون نسبة 69.5 % أي أكثر من نصف المزارعين وهم لا يزرعون سوى 18.7% من المساحة الكلية أي 1.378.464 هكتار وفي هذه الفئة هناك من يستغل أقل من 1 هكتار، وهؤلاء عددهم 105954 أي بنسبة 16.6% من مجموع المستغلون ونظر للمساحة الصغير التي يستغلها المزارعين الجزائريين فهي لا توفر سبل العيش للأسر الجزائرية الفقيرة.

أما المجال الصناعي فقد نجح المستعمر الفرنسي في القضاء على الصناعات الجزائرية التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال وما إن حلت سنة1954 حتى اختفت الصناعات التقليدية وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا واختفت مصانع الأسلحة والبارود، و ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل وبدأت تظهر حرف صناعية عصرية لتحل محلها مثل السباكة، النجارة، المكانيك والكهرباء.

كما تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي أصبحت سنة1954 حوالي ستمائة 600ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربعمائة طن من الفحم. وهذا ما أدى إلى إفلاس الحرفين وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية. كما قامت السلطات الفرنسية باحتكار الصناعات فمن الصعب إقامة صناعة تنافس الصناعة الفرنسية، وأي جزائري يشتغل في هذا

المجال يتعرض إلى تكاليف جمركية باهظة وذلك بسبب احتكار فرنسا للملاحة الذي يسمح لشركات بحرية فرنسية بأن تتحكم في جزء كبير من النقل بين الجزائر وفرنسا، ومن أسباب تدهور الصناعة في هذه الفترة هو رغبة المستوطنون الفرنسيون على الحفاظ على مصالحهم المالية وذلك عن طريق جمع ثرواتهم في الجزائر من المساحات الواسعة المتمثلة في الكروم، الحشائش الرقيقة، القطن، معادن الخام واستثمارها في صناعات متعددة في فرنسا. أو بنقل أموالها إلى فرنسا تخوفا من المستقبل أو توظيفها محليا في قطاعات غير القطاع الصناعي، مثل القطاع التجاري ، وعليه فغن غياب أصحاب الرأسمالي الصناعي في الجزائر كان سببا في ضعف النشاط الأوربي في القطاع الصناعي الذي لا يمثل سوى 28 % من مجموع الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

كما احتكرت فرنسا التجارة الجزائرية، فهي تبتاع محصول القطر الجزائري وتبيعه حيث كان الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر. جراء الصفقات الخاسرة فقد كانت الواردات سنة 1954 يقدر بـ: 218 مليار والصادرات 140 مليار فقط، وفي العشرية التي سبقت 1954، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الخارجية، بل ما كان هناك إلا عمليات احتكارية تقوم بها مجموعة من المستعمرين، يجمعون الأرباح لصالحهم على حساب فرنسا والجزائر في أن واحد.

أما شبكة المواصلات فقد احتكرها المستعمر الفرنسي برا وبحرا فأهمل مد الطرق البرية ماعدا تلك التي تخدمه. حيث أنشأ شبكة من السكك الحديدية في شمال، وغرب وشرق، وجنوب الجزائر تربط المناطق من أجل استخراج المعادن، والمنتجات الفلاحية بموانئ التصدير فقد كان الهدف الأساسي للمستعمر من احتكار قطاع المواصلات هو استعماري بحت.

خلفت السياسة الاستعمارية في الجزائر بطالة متفشية في جميع أوساط الشعب الجزائري، تأثر بها حامل الشهادة المتعلم والغير متعلم، و قد تطرق المؤرخ العربي الزبيري إلى الأرقام المتعلقة بالبطالة في الجزائر قبل سنة 1954 حيث قال:" **أن المذكرات والدراسات الوثائقية رقم1963(24-12-1954) تشير إلى أن الجزائريين البالغين سن الشغل كان عددهم 3,500,000 سنة 1948 ومن بين هذا العدد هناك2,800,000 يشتغلون في الزراعة والغابات والصيد البحري والباقي موزع على الصناعة والتجارة معنى هذا أن الجزائر لم تكن فيها بطالة...لكن هذا غير صحيح، وإلا فقدت الهجرة إلى فرنسا أحد مبررتها الأساسية** ".

ومما يتضح من الإحصائيات التي قدمها العربي الزبيري هو أن هذه الأرقام مزيفة استخدمتها فرنسا من أجل تمويه الرأي العام العالمي. وفي سنة 1954 بلغت البطالة في القطاع الزراعي إلى ثمانون الف80.000 عاطل عن العمل، في جميع القطاعات الأخرى حوالي تسعمائة ألف 900.000 عاطل من المجموع الكلي للسكان العاملين وهو 3.500.000 أو ربع مجموع القوة العاملة للمسلمين. وذلك من أصل ثمانية ملايين شخص من السكان الجزائريين فالأفق المهني كان منغلقا بالنسبة للشبان المسلمين مع أنه كانت كتلة هائلة من اليد العاملة جاهزة للعمل.

وإزاء الوضع المتأزم والمعاناة من البطالة تشكلت لجان خاصة بالبطالين سنة 1952 أشرف عليها نخبة من الجزائريين بهدف إيجاد حلول تحسن أوضاع الشباب البطال، وبفضل كفاح النقابات العمالية اتجاه احتكار المستوطنين الأوربيين، انخفضت نسبة البطالة و تحسنت أوضاع العامل الجزائري، الذي أصبح يتمتع براتب شهري مضمون إضافة إلى التامين الاجتماعي والمنح العائلية.

وفيما يتعلق بالحالة المعيشية للمواطنين الجزائريين قبل اندلا ع الثورة الجزائرية يمكن أن نوضحه من خلال التقرير الرسمي المؤرخ يوم 30 جانفي 1925 الذي حرره مفتش العام للصحة حول وضعية المواطنين الجزائريين قائلا فيه: **" إن الأهلي مصاب بمعايب عديدة، فهو يعاني نقص الغذاء.."** كما كتب ثلاثة أطباء فرنسيين سنة 1932 حول نفس الموضوع مايلي: **" العربي وخاصة عربي الحقول... لا يأكل ما يشبعه"، " تظهر إحصاءات مكتب الوقاية أن الناس يموتون مرتين أكثر في القصبة، وأن الأهلي مصاب ست مرات أكثر بالسل من أوربي الجزائر. ونسبة الوفيات بالسل مرتفعة ثلاث مرات أكثر لدى الأهالي منها لدى الأوربيين في مجمل المدينة"**.

إن هذه التقارير والتصريحات التي أدلى بها الفرنسيون تبين سياسة الحكومة الفرنسية اتجاه الشعب الجزائري، فقد عملت الإدارة الفرنسية على تشريد الجزائريين حيث حشرت الجزائريين المسلمين في الإحياء القصديرية القذرة والأكواخ المتسخة التي لا تصلح حتى لسكن الحيوانات المتوحشة. حيث أن2,000,000 من الجزائريين يسكنون المدن والقرى و 8,000,000 يسكنون في البادية فالحالة المعشية والوضع السكني المتدهور كان لهما تأثير على صحة المواطنين لقد حرم الجزائريين من العلاج والدواء بالإضافة إلى انتشار الأمراض الفتاكة.

وهذا ما أدى إلى انتشار الوفيات بشكل كبير جدا فما بين سنتي 1945-1946 ارتفعت نسبة الوفيات إلى أكثر من 30 في الألف، ورغم أن السكان الجزائريين يزيدون على عشرة ملايين نسمة، إلا

المحاضرة الأولى: أوضاع الجزائر عشية اندلا ع الثورة التحريرية1954

انه يوجد سوى ألف وثمانمائة وواحد وخمسون 1851 طبيبا لا يوجد منهم إلا ألف ومائة وخمسة وأربعون 1145 في المدن الثلاثة الكبيرة: قسنطينة، وهران الجزائر العاصمة، أما باقي المدن الأخرى فلا يوجد بها سوى خمسون 50 طبيبا والباقي وهو ثلاثمائة وخمسون 350 طبيبا موزعين بنسبة 4 إلى 6 لكل مائة ألف شخص وهناك بعض الجهات يوجد بها طبيب واحد لكل عشر ألاف، ولكل ثلاثين ألف شخص خاصة في أقاليم الجنوب كما توجد ستمائة وستون 660 مولدة، وستمائة وواحد وستون661 صيدليا و أربعمائة واثنين وستون 462 طبيب أسنان.

وفيما يتعلق بوضع التعليم في الجزائر قبل اندلا ع الثورة التحريرية فهي لم تكن أحسن حالا من القطاعات الأخرى، وهذا بسبب السياسة الفرنسية الصليبية التي اتبعتها اتجاه الشعب الجزائر منذ بداية غزوها للجزائر. وفي هذا السياق صرح أحد قساوسة الاستعمار الفرنسي عن الأهداف التربوية الاستعمارية قائلا: **" ليس الهدف من فتح المدارس الفرنسية في شمال إفريقيا هو أن نكون عقولا مثل عقل فولتير أو منتسيكيو أو جان جالك روسو. إن الهدف ببساطة هو أن نبدل لغة بلغة، ودينا بدين، وعادات بعادات"** وقد وضح الكردينال لافيجري الهدف الأساسي من التعليم الفرنسي في الجزائر قائلا:**" علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبع وحيها الإنجيل... تلك هي رسالتنا الإلهية"**. فالتعليم من وجهة نظر الاستعمار الفرنسي هو سلاح من أجل غزو عقول الجزائريين، وهي سياسة تمسخ وتمحي المعتقد والدين وثقافة الشعب الجزائري وتستبدله بثقافة مسحية صليبية أوربية، تسعى لتحقيقها عن طريق إقصاء التعليم العربي واستبداله بالتعليم الفرنسي

بلغت حصيلة التعليم الأهلي في الجزائر سنة 1944 5% من مجموع الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس والذي قدر عددهم بمليون ومائتين وخمسين 1250 ألف طفل، وأقل من واحد في المائة من مجموع السكان الجزائريين المقدر عددهم حوالي سبعة ملايين ونصف. وقد أظهرت إحصائيات سنة 1948 أن 9% من الذكور المسلمين و2.1% من الإناث فقط من يستطيعون القراءة والكتابة وقدرت نسبة الأمية في هذه الفترة بـ:90% وقد قدرت نسبة أطفال المسلمين الذين التحقوا بالدراسة بين 15-20 %، وكان أكثر من 2.000.000 من أطفال المسلمين الذين في سن الالتحاق بالمدارس محرومين من التعليم. وكان التعليم في الجزائر متعدد الأنواع فهناك تعليم فرنسي وتعليم مختلط وتعليم عربي حر، والتعليم حسب القانون الفرنسي كان إجباري. لكن كانت أوضاع التعليم قبل غرة نوفمبر خاصة مع نهاية 1950 أوضاع متأزمة للغاية فكان بالجزائر ألفان وثمانمائة وستون2068 مدرسة ابتدائية، يتردد عليها مائة وعشرة ألف طفل جزائري 177,000 وعشرة ألاف طفل فرنسي110,000. كما أثبتت

إحصائيات سنة 1952 أن أكثر من مليون ونصف مليون من الأطفال الجزائريين كانوا خارج المدارس. أما إحصاء 1954 بين أن هناك قرابة مليوني طفل جزائري هم في سن الدراسة ولكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل من هذا العدد سوى نسبة ضئيلة جدا أقل من 10 %كما يؤكد نفس الإحصاء بكون 91,2 %من الأطفال الذين هم في سن الدراسة في حالة أمية كاملة.

ولقد سعت فرنسا من خلال سياسة التجهيل الشعب إلي تحول خمسة وتسعين بالمائة95% من الشعب الجزائري إلي أمين وجهلاء ومتخلفين غداة اندلا ع ثورة أول نوفمبر1954. ويمكن القول أن التعليم في الجزائر في الفترة مابين 1945-1954 كان يعاني من فوارق واضحة بين الفرنسيين الأوربيين والجزائريين المسلمين، فبينما انتقل عدد التلاميذ الأوربيين في التعليم الثانوي من 19420 إلى 27908، ووصل في التعليم العالي إلى 4250 طالبا، أما التعليم الابتدائي فقد بلغ عددهم 143000 تلميذ. بينما كان عدد الجزائريين في مستوياتهم المذكورة كمايلي: 6260 تلميذ، 589 طالبا، 322000 تلميذ من بين 2.400.000 هم في سن الدراسة أي أن نسبة 12%فقط من تحظى بالدراسة

وللتوضيح أكثر اعتمدنا على جدول إحصائي يوضح إحصائيات المؤسسات التعليمية الابتدائية بعد الحرب العالمية الثانية كالأتي:

إحصائيات المؤسسات الابتدائية مابين1939-1954.

1954	1953	1944	1939
307.000	302.000	110.000	100.000
%14.51	%14.6	%.8	/

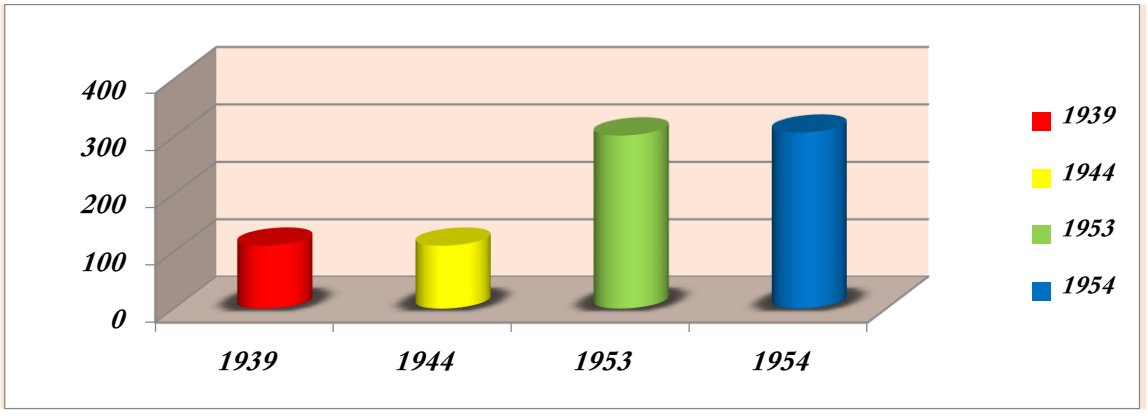

تبين الإحصائيات الموضحة أمامنا تطور نسبة التعليم في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية بزيادة المدارس التعليمية الابتدائية وقد قدرت الزيادة بـ: 207.000 مدرسة ابتدائية مابين سنتي 1939-1954، غير أن هذه الزيادة كانت في صالح أطفال الأوربيون.

جدول بين لنا نسبة المتمدرسين الفرنسيين والجزائريين في التعليم الثانوي

مابين 1939-1951.

السنة	فرنسي	جزائري
1940-1939	15.415	1.358
1941-1940	15.984	1.260
1942-1941	16.228	1.342
1943-1942	16.003	1.309
1944-1943	15.248	1.219
1951	25.500	3.615

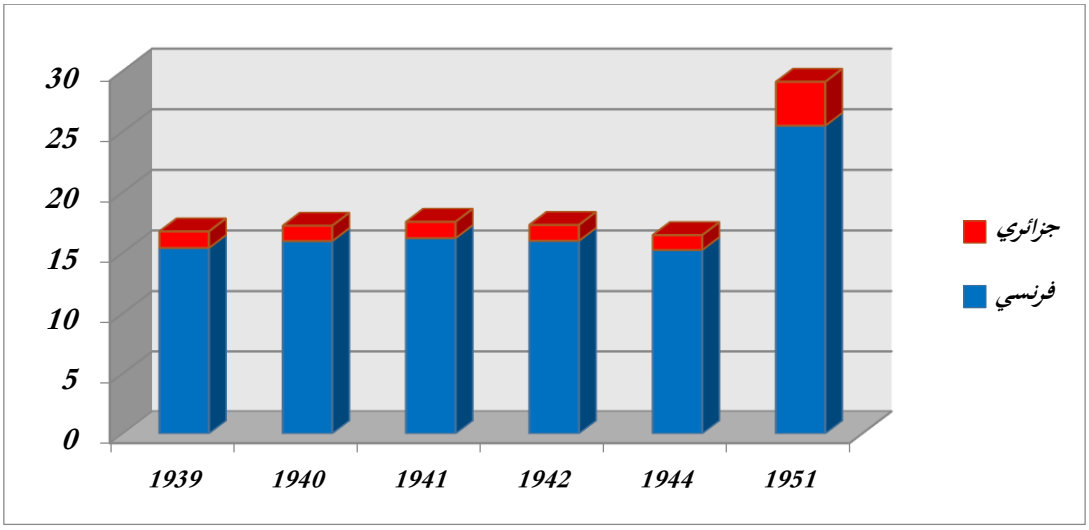

إحصائيات المؤسسات الثانوية الفرنسية مابين 1940-1954.

السنـــــــة	1940	1945-1946	1952-1951	1954
عدد المتحصلين على البكالوريا	1358	1800	4192	6200

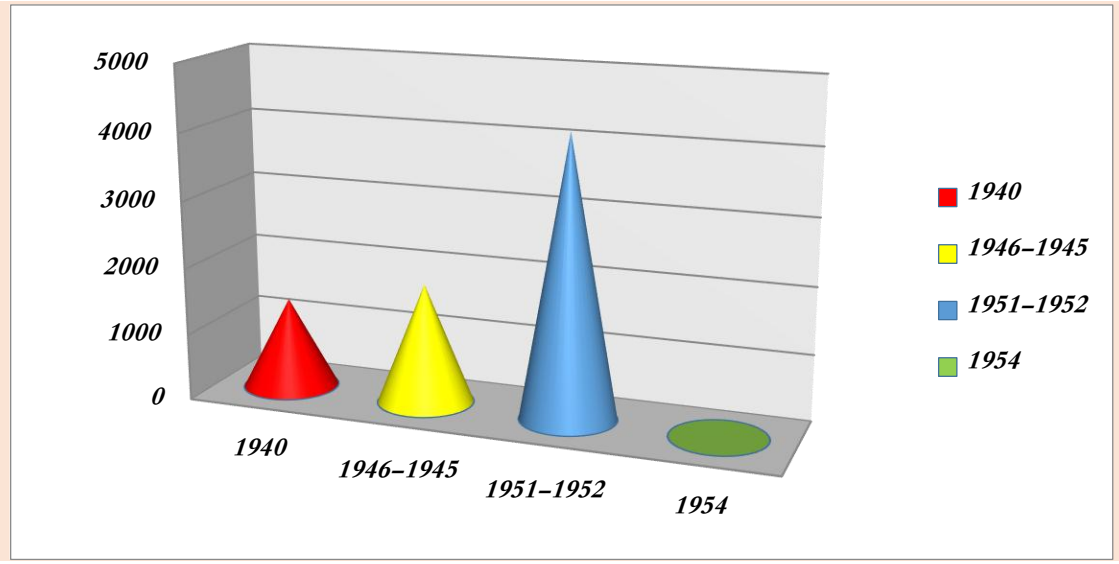

إن هذه الإحصاءات تبين تطور التعليم الثانوي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بارتفاع نسبة المتحصلين على البكالوريا مابين سنتي 1940-1954 إلى 5842 وهذه النسب تعني بشكل كبير الطلبة الأوربيين أكثر من أنها تعني الطلبة المسلمين الجزائريين، فقد دلت إحصائيات سنة 1939 أن النخبة الجزائرية كان عددها 200 عضو تمثلت في: 41 طبيبا، و22 صيدليا و9 جراحي أسنان و70 محاميا و10 أساتذة ثانوي و3 مهندسون، ومع حلول 1954 كان أكثر الحاصلين على الشهادات مبعدين عن ممارسة الوظائف التي تليق بمستواهم التعليمي، فكان معظمهم يمارسون المهن الحرة.

وبالنسبة للتعليم العالي فقد بلغ طلاب جامعة الجزائر خمسة 5.000 ألاف طالب تراوح عدد الطلبة المسلمين بين 500و600 طالب، أي بنسبة 0.0066% مقارنة بالطلبة الأوربيون التي بلغت نسبتهم إلى 0.45% منهم 3% في فرنسا 1.8% في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان في فرنسا طالب بالتعليم العالي لكل 300 من السكان، وفي الجزائر كان هناك طالب أوروبي واحد لكل 227 من الأوربيون وطالب مسلم واحد لكل 15342 من المسلمين. وقد بينت إحصائيات 1950-1951 أن أكثر من 76 % من الطلبة المسلمين كانوا منحدرين من أوساط متواضعة وهم من صغار الملاك المستغلين، المعلمين

والمدرسين، أو معلمي العربية والتجار الصغار والموظفين. وللتوضيح أكثر أدرجنا جدول يوضح الإحصاء السنوي للتعليم العالي في الجزائر مابين 1939-1951 كالأتي:

السنوات	1946-1945	1946-1945	1948-1947	1949-1948	1950-1949
فرنسي	4618	4474	4296	4357	4280
جزائري	360	277	263	282	398

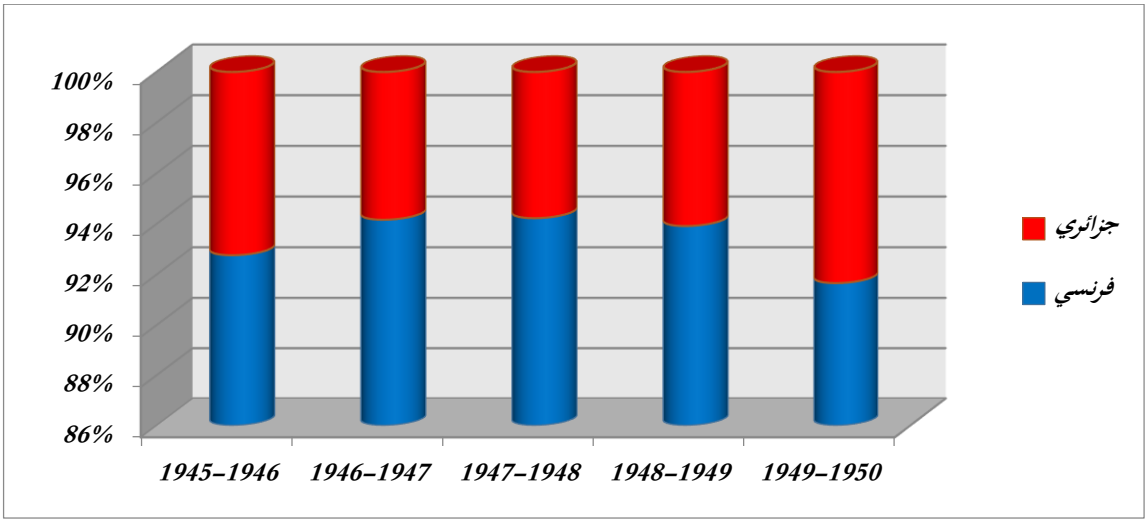

أدى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري إلى انهيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى وقوع أحداث خطير في أمكان مختلفة ن مما جعل السلطات الفرنسية تتخذ عدة إجراءات مختلفة، كانت اغلبها استعمال العنف الذي اعتبرته هو الحل الأنجع بحكم أن البلاد كانت تعاني الأزمة التي كانت متعددة الوجوه ولا تتعلق فقط بالجانب الاقتصادي، فهي أزمة صراع مرير ومستميت في الدفاع عن الذات والكيان والوجود للإنسان الجزائري بقيمه الحضارية والطموح إلى بناء المستقبل.